العربي لمصر؛ بمعنى انه مهما كانت القرارات المطلوبة والصعوبات القائمة، فان الدور التاريخي لمصر العربية هو دور متجدد، ومطلوب لتعظيم القدرات الكامنة لدى الأمة العربية. ونستطيع أن نرصد نحو سبع قدرات كامنة تتمثل في: استمرارية الدور العربي لمصر؛ مجالات التنسيق السياسي؛ آفاق التكامل الاقتصادي؛ فرص التحالف العسكري العربي؛ تحسين العلاقات مع دول الجوار؛ تنمية الدور الايجابي الدولي لمصر؛ استثمار حيوية الكفاح الفلسطيني.

استمرارية الدور العربي لمصر

على الرغم من كل المحاولات التي دبّرت لتحجيم الدور العربي لمصر خلال العقد المنصرم، فان استمرارية الدور العربي لمصر قد باتت حقيقة تاريخية، وجغرافية، وحتمية استراتيجية، وحضارية.

ويستلزم الامر احداث دفعة قوية لتأمين استمرارية الدور العربي لمصر، وتجديده بنبذ النغمة التقليدية التي كانت تتكلم عن الدور القيادي، او حتى الدور المركزي، لمصر. فمصر لا تبحث عن دور مهيمن في العالم العربي.

ويمكن تجديد الدور الاستراتيجي لمصر من طريق التركيز على الابعاد التالية:

(أ) تصدير النموذج الديمقراطي. فالتجربة الديمقراطية المصرية الواعدة يمكن ان تكون مصدر جذب ومحط آمال الشعوب العربية التي تتطلع الى الحرية وحماية حقوق الانسان. ويكون ذلك بتكثيف الدبلوماسية الشعبية للاتصال والسماح لاحزاب المعارضة للاتصال بالنظم العربية الى جانب الحزب الحاكم.

(ب) ابراز الدور الثقافي لمصر، والذي يستند، بالضرورة، الى العمق الحضاري والكثافة البشرية ذات التأهيل العالي، وبالأخص في مجالات التنمية والتعبير والتعليم والاعلام والنشاط الثقافي الواسع، وكذا الفنون والرياضة.

(ج) مصر كوسيط عربي رئيس، حيث تحاول دول عربية عديدة ان تلعب دور الوسيط في العلاقات العربية ـ العربية، معتمدة، في ذلك، على وسائل وأدوات عديدة، مثل السعودية ودبلوماسية النفط، وكذلك الجزائر او الكويت او السودان أحياناً، ولكن ما زالت مصر، لاعتبارات كثيرة، هي القوة المؤهلة لأن تلعب دور الوسيط الدبلوماسي، لتهدئة الغليان المتصاعد في التفاعلات العربية السياسية.

مجالات التنسيق السياسي

لمواجهة مخطط تفتيت المنطقة، يتعيّن على الدبلوماسية المصرية ان تضاعف جهودها لتوسيع مجالات التنسيق السياسي بين مصر والاقطار العربية كافة، في ميادين التعاون الدولي والمنظمات العالمية، وذلك بعيداً من المناطق التي تشهد تنافساً عربياً شديداً. ومن هذه الميادين: التعاون الدولي في موضوعات العلاقات بين الشمال والجنوب والتجارة والتنمية والديون ونقل التكنولوجيا؛ المنظمات العالمية التي تشهد جهوداً متزايدة في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وغيرها؛ التنسيق في مجالات حماية البيئة البحرية والبرية والجوية ومكافحة التصحّر والجفاف والقحط والجراد، الخ؛ ارتياد السياسة العربية لمناطق جديدة بجهد مشترك، مثل اليابان والشرق الاقصى واميركا الجنوبية.

آفاق التكامل الاقتصادي

مشكلة المشاكل في النظام الاقليمي العربي هي تبعية الاعتبارات كافة، بما في ذلك شؤون